واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ملخص

لقد قامت الجزائر منذ الثمانينات بإصلاحات هيكلية كبيرة لإعداد إستراتيجية تنموية تعيد الاعتبار للقطاع الخاص بكونه شريكا في السياسة الاقتصادية، وذلك عن طريق إنشاء القنوات التي تكفل ذلك (تشريعية، تنظيمية، جبائية ...الخ) للانتقال من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية إلى اقتصاد يعتمد على قوى السوق .

وهكذا فإن القطاع الخاص في الجزائر ممثلا في تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأ يأخذ مفهوما تنمويا متزايد الأهمية والمكانة في السياسة الاقتصادية للبلاد من خلال مساهمته في نسب هامة من المؤشرات الاقتصادية الوطنية.

إن الهدف من دراستنا هو محاولة التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها في اقتصاديات الدول وتشخيص واقعها بالجزائر من خلال تقديم قراءة تحليلية للنتائج المحققة وحصر جملة العراقيل والصعوبات التي تواجهها والمستلزمات الضرورية لتأهيلها ، تطويرها وتأقلمها مع المتغيرات الحاصلة.

أ. بن صويلح ليليا
قسم علم الاجتماع
جامعة قالمة
الجزائر

Résumé

Au début de la décennie 1980 l'Algérie a procédé à de grandes réformes structurelles pour asseoir une stratégie de développement en reconsidérant l'importance du secteur privé en tant que partenaire dans la politique économique du pays.

Le passage d'une économie centralisée basée sur l'utilisation des fonds et biens publics planifiée à une économie de marché s'opère à partir de certains canaux d'ordre législatif et organisationnel.

مقدمة

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة محورية في حركية النشاط الاقتصادي خاصة مع تزايد أهميته ودوره في خطط التنمية الاقتصادية، فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي تمثل البديل الأكثر فعالية للتغلب على العديد من المشاكل وتحقيق معدلات نمو اقتصادي خصوصا مع تزايد شدة المنافسة العالمية وانتشار آثار العولمة الاقتصادية .

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2008.

A cet effet, le secteur public en Algérie présent dans les PME prend une importance graduelle dans le développement de la politique économique du pays à travers sa participation en termes de croissance dans les entreprises économiques nationales.

Le but de notre étude est un essai de définition de la PME, son importance dans l'économie mondiale et sur l'impact réel en Algérie.

L'analyse des résultats réalisés par la PME et le recensement des difficultés et obstacles rencontrés démontre l'exigence en matière de croissance et d'adaptations de la PME aux changements intervenus.

ورغم الأهمية التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الجزائر لم تتوسع في هذا المجال إلا في السنوات الأخيرة تزامنا مع الشروع في عملية الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي بدأت فيها منذ الثمانينيات من القرن الماضي لتجسيد عملية تحويل نموذج اقتصادي مخطط وتحديد مسار مغاير تماما يتسم بالتكيف الفكري والأيديولوجي مع ثقافة اقتصاد السوق. فكانت الدعوة لإقامة إطار مؤسساتي لترقية الاستثمار الوطني من خلال إشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، ثم تبني عدة إصلاحات تم بموجبها إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1994 تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات، التي تساهم بدور فعال في توفير فرص العمل فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعد مجرد فكرة، إنما واقع يستحق الدراسة.

1- إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محاولة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطرح نفسها كضرورة أمام كل باحث يتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل وكذلك أمام مقرري السياسة التنموية في مختلف الدول عند إعدادهم لبرامج تنموية ووضع مخططات إستراتيجية، نظرا لوجود صعوبات كبيرة في وضع تعريف واضح ودقيق يحظى بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع، فالمشكل الذي يطرح يكمن أساسا في وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، وهل هي نفسها في مختلف الدول خاصة عند المقارنة بين الدول المصنعة والدول النامية؟ وهل هذه الحدود هي نفسها عند المقارنة بين المؤسسات التجارية والصناعية لنفس البلد؟

وعلى الرغم من توافق الآراء حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الاختلاف ما زال قائما حول تحديد تعريف دقيق وشامل لهذه المؤسسات، وهو ما جعل اغلب الدراسات والبحوث التي تمت في هذا المجال تركز على ضرورة الاتفاق حول تحديد ماهية هذه المؤسسات بالاعتماد على جملة من المعايير والمقاييس. وفي هذا الصدد يمكن أن نميز بين نوعين من المعايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والمؤسسات الكبيرة، يتعلق النوع الأول بالمعايير الكمية أما النوع الثاني من المعايير فيعتمد على المعايير النوعية أو الفروق الوظيفية.

1-1. المعايير الكمية:

وهي المعايير التي يمكن قياسها والتي تصلح للأغراض الإحصائية حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة. ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين (1):

1-1-1. المؤشرات الاقتصادية والتقنية:

وتتمثل في: عدد العمال، حجم الإنتاج والمبيعات في المؤسسة، القيمة المضافة وحجم الطاقة المستخدمة.

2-1-1. المؤشرات النقدية:

وتتضمن المؤشرات التالية: رأس المال المستثمر ورقم الأعمال.

غالبا ما يتم تصنيف المؤسسات على أساس عدد العمال لأنه من المعلومات الأسهل حصرا من الناحية العددية كما انه معيار تعتمده معظم الدراسات بإشراكه مع معيار رقم الأعمال و القيمة المضافة. وبالرجوع إلى الجدول رقم (1) الذي يعطينا صورة عملية لاستعمال هذه المعايير الكمية في مجموعة من الدول كما هو موضح

جدول رقم (1): المعايير الكمية المعتمدة في تحديد التعريف

الدول	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	عدد العمال	راس المال
الجزائر	250	15 مليون دج
فرنسا	500	5مليون فرنك فرنسي
بريطانيا	500	ـــــ
الهند	ـــــ	750 الف روبييه
الو.م.أ	300	ـــــ
البرازيل	ـــــ	3.6 مليون دولار
اليابان	300	100 مليون ين

Source : Ministère de PME ,PMI , rapport sur l'état des lieux de secteur PME,2000, p05

1-2- المعايير النوعية:

يتم الاعتماد عليها كمعايير مكملة للمعايير الكمية، و تنقسم بدورها إلى:

1-2-1. معايير المسؤولية : إن المسؤولية المباشرة والنهائية للمالك الذي يكون في كل الحالات هو صاحب القرارات داخل المؤسسة له انعكاس واضح على شكل التنظيم والإدارة، وهو ما يفسر حاجة أرباب هذه المؤسسات إلى المعرفة الفنية، المالية والتسويقية وهي مهام يشرف عليها عدة أشخاص في المؤسسات الكبيرة التي تقوم على مبدأ التخصص الوظيفي .

2-2-1. معيار السوق: يمكن أن نحكم على حجم المؤسسة استنادا إلى علاقتها بالسوق، وتتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه المؤسسات على السوق . بالنسبة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيلاحظ محدودية نطاق عملها من حيث تركز نشاطها في إنتاج سلعة واحدة أو تقديم خدمة محددة هذا من جهة، ومن ناحية ثانية نجد قوة ارتباطها بالمجتمع المحلي في تدبير مستلزماتها من عناصر الإنتاج أو المدخلات وفي تسويق منتجاتها و قلة احتياجها لاستيراد مستلزمات من الخارج.

1-2-3. معيار الملكية: اعتمادا على هذا المعيار يمكن التفريق بين المؤسسات العمومية والخاصة، وبين المؤسسات الفردية والجماعية، ونلاحظ أن الملكية كمعيار مهم في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط ارتباط قوي بالقطاع الخاص ويأخذ صور مختلفة في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، حيث أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية تتصف بالكثرة العددية.

2 - التعاريف الدولية لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين (50) من التعريفات لهذا النوع من المشاريع (2) وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي يمكن اعتماده لهذا النوع من الأعمال، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة نموها الاقتصادي ويكون التعريف المقترح إما بنص قانوني كما هو الشأن في الجزائر، الو.م.أ واليابان أو تعريفا إداريا كتعريف ألمانيا وهولندا وهناك بعض التعارف متفق عليها مقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية مثل التعريف المقدم من البنك الأوروبي للاستثمار في إطار الاتحاد الأوروبي وتعريف اتحاد دول جنوب شرق آسيا.

2-1. **تعريف المكتب الدولي للشغل** :

تطرق المكتب الدولي للشغل منذ سنة 1972 إلى تعريف المؤسسات الصغيرة واعتبرها تلك المؤسسات التي ليست (3):

- بالمؤسسات الكبرى للقطاع الرسمي (المهيكل)
- بالمؤسسات الصغيرة الحجم والتي تعرف بالقطاع غير الرسمي أو العمل في الوسط العائلي .

ويضيف أن العمل في المؤسسة الصغيرة يتميز ب :

- اللجوء إلى الموارد المالية المحلية والجهوية.
- صغر حجم العمليات المنجزة .
- اللجوء إلى تقنيات إنتاج تستعمل قسطا كبيرا من اليد العاملة الضعيفة الاختصاص
- التكوين المهني يقع عموما في عين المكان بالممارسة.
- يباع المنتوج في سوق تخضع لمنافسة حرة و بعيدة عن كل قيد.

2-2. **تعريف الاتحاد الأوروبي:**

صدرت توصية المفوضية الأوروبية باستخدام التعريف الجديد داخل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بناءا على قرار المجلس الاوروربي بتطبيق برنامج متكامل لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القطاع الحرفي عام 1994 ، ولكن عند بدأ تطبيق البرنامج ظهرت مشكلة تعدد التعريفات وعدم اتساقها بوضوح فأدرك الاتحاد الأوروبي أنه يجب عليه أن يتجه نحو إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة داخل إطار المجموعة الأوروبية التي لا توجد بها حدود داخلية، مما استدعى القيام بعملية تحديد دقيق للتعريف، وقد قام الاتحاد الأوروبي بإصدار التعريف الجديد ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 03 افر يل 1996 معتمدا على مجموعة معايير جاءت ملخصة في الجدول التالي :

جدول رقم (2) :تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسات	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	09	ـــ	ـــ
الصغيرة	49	07 مليون يورو	05 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27 مليون يورو

المصدر : وثيقة توصيات المفوضية بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مكتب المطبوعات الرسمية للإتحادات الأوروبية ، لكسمبورج.

يتضح بشكل واضح أن تحديد حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تعريفها قانونيا ومن تم اقتصاديا يرتكز على ثلاثة معايير رئيسية:
عدد الموظفين- رقم الأعمال (إجمالي الأصول) – موازنة المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول غير الأعضاء بالاتحاد الأوروبي قد أخذت بهذه التعاريف الجاهزة كبديل عن وضع تعريف آخر خصوصا وأن الجانب الأكبر من تجارتها يتم مع مجموعة الاتحاد الأوروبي.

2-3. **تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا (** L'ANASE)

في دراسة حديثة قام اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استخدم كل من 'بروتش وهيمنز ' (Bruch et Heimenz) التصنيف الآتي المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان، والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي (4):

من 01 إلى 10عمال ← مؤسسات عائلية وحرفية.
من 10 إلى 49 عامل ← مؤسسات صغيرة.
من 49 إلى 99 عامل ← مؤسسات متوسطة.
أكثر من 100 عامل ← مؤسسات كبيرة.

2-4. **تعريف اليابان:**

بالنسبة لليابان فقد كانت أول خطوة لتشجيع تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عملية وضع تعريف واضح ومحدد لهذا النوع من المؤسسات فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (5) على ضرورة القضاء على كافة الحواجز والعقبات التي تواجه هذه المؤسسات، ومحاولة تطويرها وتنميتها. وقد عرف القانون المعدل سنة 1999 في اليابان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على المعايير الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3) :تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاع	رأس المال (مليون ين)	عدد العمال
الصناعة وباقي القطاعات	300 أو أقل	300عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 عامل أو أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 عامل أو أقل

المصدر : مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، طوكيو،2002 ، ص 4.

3- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كباقي دول العالم سجلت الجزائر غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدا بعض المحاولات التي قامت بها بعض الجهات المهتمة بدراسة هذا القطاع نذكر أول محاولة التي تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة، جاء فيه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج (6):

- مستقلة قانونيا.
- تشغل أقل من 500 عامل.
- تحقق رقم أعمال سنوي يقل عن 15 مليون دج ويتطلب لإنشائها استثمارات أقل من10مليون دج.

وقد تأخذ هذه المؤسسات أحد الأشكال التالية :

- المؤسسات التابعة للجماعات المحلية (ولائية ، بلدية) .
- فروع المؤسسات الوطنية.
- الشركات المختلفة.
- المؤسسات الخاصة.
- التعاونيات .

غير أن هذه المحاولة ظلت ناقصة كونها لم تتطرق إلى المعايير أو الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فجاءت بعدها محاولات عديدة كان أخرها ما قدمه المشرع الجزائري بعد إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 001/12/12 . وحسب ما جاء في المادة الرابعة من هذا القانون تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دج، كما يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية أي رأسمالها لا يكون مملوكا من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات بما يعادل أو يفوق 25 % ويتم تصنيف هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة، صغيرة، متوسطة بالاعتماد على معايير كمية تتعلق بعدد العمال الأجراء الدائمين ورقم الأعمال المحقق والمجموع السنوي للميزانية كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (4): المعايير الكمية لتعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية
مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
صغيرة	10-49	من 20 إلى 200 مليون دج	10-100 مليون دج
متوسطة	50-250	200 مليون إلى 2ملياردج	100-500مليون دج

المصدر : المواد 5 ،6 ،7 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

4- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك جملة خصائص ومميزات تشترك فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم اختلاف الدول التي تتواجد بها هذه المؤسسات هي:

▪ تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشخصية القانونية المعنوية ويمكن لها أن تأخذ واحدة من الصيغ القانونية التالية: المؤسسة الفرديةEURL، شركات تضامن SNC ، شركات ذات المسؤولية المحدودة SARL .

▪ تتمتع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية في خفض بعض عناصر التكلفة مثل الاستعانة بخبراء مقابل مكافآت دون الحاجة إلى تعيينهم بصورة دائمة كما يمكنها الاستفادة من مختلف مراكز البحث والتدريب الموجودة في السوق دون الحاجة إلى إنشاء مراكز بحث أو معلومات أو تدريب خاصة بها كما هو الحال بالنسبة للكثير من المؤسسات الكبيرة .(7)

- يواجه هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالما مليئا بالمتغيرات تتعلق بالتشريعات القانونية ، التكنولوجية، السياسية والاقتصادية مما يحتم عليها إضفاء كثير من المرونة على هيكلها وبيئتها الداخلية حتى تتمكن من المحافظة على استمرارية العلاقة التفاعلية التي تربطها بمحيطها الخارجي على الرغم من أن حصتها في السوق عادة ما تكون محدودة ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل (8):

▪ ضآلة حجم رأس المال المستثمر.

▪ التعرض للمنافسة الشديدة بالنظر إلى أعدادها المرتفعة ومحلية النشاط الذي تمارسه في غالب الأحيان.

- استخدام أدوات ومستلزمات إنتاج تقليدية، بسيطة نسبيا تكون بعضها يدوية.

- التركيز على اقتصاد المعرفة في خلق الميزة التنافسية وهذا لقدرة هذه المؤسسات على التجديد والابتكار في مجال التكنولوجيات الجديدة مثل الالكترونيات الدقيقة والتكنولوجيات الحيوية وعدم قدرتها على ممارسة اقتصاد الحجم الذي تختص به المؤسسات الكبيرة (9) مما يستدعي ضرورة وجود علاقة تكاملية تأخذ صور مختلفة أبرزها التعاقد مع المؤسسات الصغيرة على تصنيع بعض المكونات لحساب المؤسسات الكبيرة خاصة في بعض المجالات مثل الصناعات الهندسية وصناعة المنتجات المعدنية

والصناعات الالكترونية، وتعتبر تجارب اليابان ودول كوريا وتايوان وهونج كونج نماذج ناجحة يضرب بها المثل .

▪ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل فقد أثبتت العديد من الدراسات أن هذه المؤسسات تميل إلى تكثيف عنصر العمل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة عمل في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة (10) فحسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليوم في استحداث نصف مناصب الشغل الجديدة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يعادل 3/2 من إجمالي مناصب العمل أما في اليابان فقد وصلت نسبة عمالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2002 إلى قرابة 81 % من مجموع عدد العمال. (11)

▪ الكفاءة والفعالية بدرجات تفوق كفاءة وفعالية المؤسسات الكبيرة من خلال القدرة على الإنجاز في وقت قصير نسبيا بحكم أن سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعرف بمحدوديتها ومقرب للعملاء و تعتمد في بعض الحالات على العلاقة المباشرة بين صاحب المؤسسة والعملاء كما هو الحال في صناعة الملابس التي تخضع لتغيرات مستمرة حسب تطور خطوط الموضة وهو ما يتيح إمكانية التعرف على أذواق العملاء واحتياجاتهم ثم تحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة بشكل يتوافق وتغير حاجة المستهلك وذوقه .(12)

▪ لا تتحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعباء إدارية كبيرة أو بطالة مقنعة كما أنها لا تحتاج إلى استخدام مستويات تكنولوجية معقدة أو كفاءات بشرية مؤهلة تأهيلا عاليا إلا ما ارتبط بطبيعة النشاط.

▪ لا تحتاج إلى نظم إدارية و تسويقية ومحاسبية معقدة وإنما إلى خدمات إدارية مبسطة وخطط إرشادية سهلة لتنظيم أعمالها وتستهدف قطاعات مختلفة (تربوية، ثقافية، تجارية، صناعية، خدمات) كحضانات الأطفال والروضات والمراكز الثقافية لتعليم الحاسوب واللغات وكافيتريا ومكاتب سياحة كراء السيارات، مخابز ومطاعم وأي مشروع آخر يحمل خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة.(13)

5- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لمعظم الاقتصاديات بمختلف البلدان الرأسمالية خاصة سواء المجموعة الأوروبية أو اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت حوالي 99% من مجموع المؤسسات في هذه البلدان المذكورة (14). وللوقوف أكثر على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة، نقدم إحصائيات ممثلة في الجدول أدناه :

جدول رقم (5) :دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة

الدولة	نسبة المؤسسات الصغيرة	نسبة اليد العاملة الموظفة	مساهماتها في الناتج المحلي

	والمتوسطة %	%	الإجمالي %
و.م.أ	99.7	53.7	48
ألمانيا	99.7	65.7	34.9
بريطانيا	99.9	67.2	30
فرنسا	99.9	69	61.8
إيطاليا	99.7	49	40.5
اليابان	99.5	73.8	27.1

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جوان،2002، ص 110.

نلاحظ من هذا الجدول أن الاقتصاد الرأسمالي يكاد يكون مكونا من مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهذه النسب تعكس وبشكل واضح المكانة الهامة والفعالة لهذه المشاريع في مختلف الاقتصاديات انطلاقا من كونها :

- تقلص من حدة البطالة في المجتمع وتنشط سوق العمل من خلال امتصاص الأيدي العاملة العاطلة عن العمل وترفع مستوى المعيشة وبالتالي تشارك بفعالية في تثبيت الاستقرار الاجتماعي والسياسي ومنه تساهم في تحقيق أهداف التنمية قد ساهمت في دول الاتحاد الأوروبي مثلا بتشغيل حوالي 66.52 % من اليد العاملة وفي الولايات المتحدة الأمريكية بتشغيل حوالي 50 % (15).
- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميكانيزمات حيوية للإنعاش الاقتصادي وتكون قدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية، بما تمتاز به من مرونة وقدرة على التكيف مع مختلف الأوضاع والتغيرات، فهي" تلعب دورا معتبرا في اقتصاديات كل البلدان الأعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية كما أن نسبة 90 % من مؤسسات أغلب البلدان الأعضاء هي مؤسسات صغيرة و متوسطة، وهي توفر من 40 % إلى 80 % من مناصب الشغل المأجور. و تساهم من 30 % إلى 70 % من الناتج الداخلي الإجمالي ...وقد بلغت مساهمتها 57 % في اليابان و 64.3 % في أسبانيا و 56 % في فرنسا و 44 % في النمسا و 43% في كندا ". (16)
- اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم إلى التنمية جعل منها أداة فعالة يعلق الأمل عليها كثيرا في تنمية الاقتصاد، فمثلا الاقتصاد الإيطالي يعتمد على المؤسسات الصغيرة التي تعتبر مصدرا كبيرا للشغل ب 81% والقيمة المضافة ب58.8 % ولا يتجاوز عدد العمال بها 10 أفراد وهي مهيمنة على قطاعات حيوية بما في ذلك التصدير، ضامنة بذلك استقرارا نسبيا للاقتصاد في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار .(17)

6- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر في تزايد مستمر حيث انتقل العدد من 245348 مؤسسة سنة 2001 إلى 376767 مؤسسة سنة 2006 والتي سجلت بها أعلى نسبة تقدر بـ 9.75 % خلال الخمس سنوات الأخيرة، فيما يخص المؤسسات العمومية فهي تعرف انخفاضا طفيفا يعود إلى خوصصة مؤسسات القطاع العام أما الصناعات التقليدية تعرف هي الأخرى تطورا معتبرا يقدر ب 10.56 % وهذا ما يتجلى من خلال المعطيات المجدولة التالية :

جدول رقم (6) :تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2001-2006)

نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل التطور 2006%
المؤسسات الخاصة	179893	189552	207949	944522	245842	269806	9.75
المؤسسات العامة	778	778	778	778	874	739	15.45
الصناعة التقليدية	64677	71523	79850	86732	96072	106222	10.56
المجموع	245348	561853	288577	312659	342788	376767	9.91

المصدر: 18)-Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat PME-PMI bulletin d'information économique N°10 – 2006 P07

1-6. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص

إن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث انتقل العدد من 159705 مؤسسة سنة 1999 إلى 269806 مؤسسة سنة 2006 كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (7): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص (1999-2006)

السنوات	1999	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المؤسسات صغيرة ومتوسطة	159705	179893	188893	207949	225449	245842	269806

الزيادة السنوية %	–	12.6	5	10	8.5	9	9.75

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.pmeart-dz.org

إن نسبة الزيادة السنوية لعام 2006 تقدر ب 9.75 % وهي نسبة مقبولة إلى حد ما باعتبار أن الجزائر مطالبة بتحقيق نسبة نمو اقتصادي في حدود 7 %للتغلب على مختلف المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذا وتعد المؤسسات الخاصة الغالبة فهي توفر 977942 منصب عمل .إن ديناميكية وحركية المؤسسات الخاصة أدت إلى نمو سنوي يقدر ب 23964 مؤسسة موزعة كالآتي (18) :
24352 إنشاء، 2702 استئناف النشاط (بعد التوقف المؤقت)، 3090 شطب.

6-1-2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام

لقد شهدت نهاية عام 2006 تراجعا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ويرجع ذلك إلى خوصصة مؤسسات القطاع العام، حيث أصبح عدد المؤسسات 739 مؤسسة كما يوضحه الجدول :

جدول رقم (8): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مناصب الشغل
الصناعة	236	24967
البناء والأشغال العمومية	85	8749
الخدمات	289	18929
الزراعة	113	7147
المناجم والمحاجر	16	1869
المجموع	739	61661

المصدر: 18)-Ministère de la petite et moyenne enterprise et de l'artisanat PME-PMI bulletin d'information économique N°10 – 2006 P03

6-2. تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب فروع النشاط الاقتصادي

إن متابعة التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تركزها بين فروع النشاط الاقتصادي يكشف لنا عن التوجه العام الذي تتبعه هذه المؤسسات في نشاطاتها وكذا وزنها بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي. والقيام بقراءة تحليلية للجدول رقم (9) تكشف أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتركز أساسا في نشاط البناء والأشغال العمومية حيث تطور العدد من 80716 مؤسسة سنة 2005 إلى 90702 مؤسسة سنة 2006 وهو ما يعكس الإقبال الكبير للمستثمرين الخواص على

هذا القطاع شأنه في ذلك شأن قطاع التجارة وقطاع النقل والمواصلات وهو ما يؤشر حالة عدم التوازن بين القطاعات بسبب أن البعض منها أدرج كقطاعات ذات أولوية أولى في مختلف برامج الحكومة مثل مشروع مليون مسكن للفترة 2004-2009 .

جدول رقم (9) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط

رقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات عام 2005	عدد المؤسسات عام 2006	%
01	البناء والأشغال العمومية	80716	90702	12.37
02	التجارة	42183	46461	10.14
03	النقل والمواصلات	22119	24252	9.64
04	خدمات العائلات	18148	19438	7.11
05	الفندقة والإطعام	15099	16230	7.49
06	صناعة المنتجات الغذائية	14417	15270	5.92
07	خدمات المؤسسات	12143	14134	16.40
قـطاعـات أخرى		41017	43319	5.61
المـــجمـــوع		245482	269806	9.91

المصدر: Ministère de PME – PMI , op.cit. page 11

3-6. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية

جدول رقم (10) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية

الترتيب	الولايات	عدد المؤسسات عام 2005	عدد المؤسسات عام 2006	%
1	الجزائر	30257	32872	8.64
2	وهران	16227	17255	6.34
3	تيزي وزو	13170	14434	9.60
4	بجاية	10167	11312	11.26
5	سطيف	9968	11088	11.24
6	تيبازة	8111	9149	12.80
7	بومرداس	8258	9090	10.08
8	البليدة	7838	8511	8.59
9	قسنطينة	7499	8439	12.54
10	الشلف	6882	7316	6.31
الولايات الأخرى		127105	140340	10.41
المجموع		245482	269806	9.91

المصدر: Ministère de PME – PMI , op.cit. page 15

يلاحظ مواصلة تكثيف النشاطات الاقتصادية بالولايات العشر المتواجدة شمال الوطن، كما أن ولاية تيبازة عرفت أعلى نسبة نمو قدرت ب 12.80% مكنتها من احتلال المرتبة السادسة عوض المرتبة السابعة عام 2005. كما نجد مفارقة كبيرة في التوزيع حتى بين ولايات الشمال إذ يلاحظ مثلا أن ولاية الجزائر لوحدها تحتوي على 32872 مؤسسة وهو ما يمثل تقريبا مجموع مؤسسات 16 ولاية .

4-6. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في خلق مناصب شغل جديدة حيث انخفض معدل البطالة من 29.77 % سنة 2000 إلى 15.3 % سنة 2005. واعتمادا على نتائج الجدول رقم (11) يلاحظ أن عدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر حيث بلغ عددهم سنة 2005 ما يعادل 815342 أجير دون حساب أرباب المؤسسات أي بنسبة زيادة تقدر بـ 8.51% مقارنة بسنة 2004 نجد أن هذه المؤسسات في القطاع الخاص تحتل الصدارة في نسبة التشغيل إذ تقدر ب 79% من المجموع الكلي للأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاعين المتبقين (العام و الحرفي) .

جدول رقم(11) : تطور عدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2002-2005

القطاعات	2002	2003	2004	2005
القطاع الخاص	538055	550386	592758	642987
العام	74763	74763	71826	76283
الحرفي	71523	79850	86732	96072
المجموع	684341	704999	751316	815342

المصدر: Ministère de PME – PMI, rapport sur l'état du secteur PME-PMI 2005

5-6. العراقيل التي تعترض تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن سياسة دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبنتها الحكومة في برامجها رافقت كافة التغيرات الواقعة لا على المستوى المحلي فحسب وإنما على المستوى الإقليمي والدولي الذي أعطى لهذا القطاع مكانة أكبر ودورا أهم من منطلق توقعات دوره في تلبية الحاجيات الوطنية المتنامية و المتعددة والمساهمة في دفع عجلة التنمية في البلاد إلا أن هذا لا ينفي أن تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما زالت حديثة النشأة فلا يتعدى عمر معظم المؤسسات المتواجدة اليوم سواء كانت عمومية أو خاصة 40 سنة وواقعها يشهد عراقيل عديدة تشكل مجتمعة ضغوطات وتحديات حقيقية من شأنها لا أن تعرقل نموها فحسب بل تقضي على وجودها. وفي دراسة أعدت من طرف مركز دراسات التقنيات الاقتصادية سنة 1999

عن العراقيل التي تكبح نمو مؤسسات القطاع الخاص، شملت عينة من 314 مؤسسة، أكدت الإجابات و لو بدرجات متفاوتة على المشاكل التالية (19):

6-5-1.عراقيل متعلقة بالتنظيم وسلوك الإدارة العمومية:

إن بيروقراطية الإجراءات وكثرة الوثائق الإدارية التي تطبع كل مرحلة بدءا من عملية إيداع ملف المستثمر وصولا إلى الموافقة البنكية مؤشر دقيق على أن الإدارة الجزائرية مازالت مهيكلة لتوجيه اقتصاد مهيكل رغم أن منظومة المفاهيم والشعارات المتداولة تشير إلى عملية التكيف مع ثقافة اقتصادية جديدة ،أضف إلى ذلك مظاهر المحسوبية والرشوة التي تشكل كلها عوامل سلبية تؤدي إلى انسحاب المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة التي تتسم بضعف قدرتها المالية، وعدم القدرة على مقاومة هذه المظاهر السلبية، غير أن الأمر لا يتوقف عند هذا المستوى بل يتعداه إلى إشكال آخر يتعلق بعدم استقرار النصوص التنظيمية التي تحكم سير المؤسسات والاستثمارات أو تجهيز أو تعطيل تطبيقها.

6-5-2. قدم نمط التسيير:

بقيت أغلبية المؤسسات تنتهج أنماط تسيير تقليدية لا تتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي أين تشكل الجودة الشرط القاعدي في ممارسة النشاط الاقتصادي، وهو ما يفرض ضرورة تحديث وعصرنة تسيير هذا النموذج من المؤسسات خصوصا في ضوء الانفتاح المفاجئ للسوق الجزائرية التي لم تستعد له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إن ضعف التسيير العقلاني لمثل هذا النوع من المشاريع يرتبط بالدرجة الأولى بشخصية المستثمر أو المقاول من خلال تداخل مجموعة عوامل نوجزها في:

- نقص تكوين المسيرين (أصحاب المشاريع) و قلة خبرتهم و تأهيلهم
- صعوبة الدراية بالقوانين السائدة بحكم التغيير السريع الذي تشهده
- ضعف التأطير بشكل عام وغياب سياسة وطنية لتكوين ورسكلة المسيرين لهذا النموذج من المشاريع
- غياب نظام معلوماتي وتوجيهي لهذا النمط من المشاريع يقوم على الاستشارة والدراسة المسبقة.

6-5-3. عوائق ومشاكل التمويل والائتمان:

إن مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء تعلق الأمر بتمويل دورات استغلالها أو تمويل استثمارها تشكل أحد العوامل الشائكة في حياة المؤسسة خاصة أمام غياب بنوك متخصصة في تمويل وتنمية هذه المؤسسات والشروط التعجيزية التي تفرضها بعض البنوك ومطالبتها الشباب تقديم ضمانات كبيرة وهم في المراحل الأولى لشق الطريق نحو المستقبل مما يؤكد حقيقة افتقار النظام المصرفي لبنوك متخصصة في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الأمر الذي من شأنه أن يعرقل مختلف الجهود التي قد تبادر بها المؤسسة ومن تم يعيق

استمرارها خاصة مع واقع انفتاح السوق واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهو ما يفرض ضرورة تأهيل هذه المؤسسات .

6-6. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعرف التأهيل بأنه مجموعة العمليات الضرورية والشروط الموضوعية المرتبطة بالمستويات التنظيمية، الإنتاجية، التسويقية الرامية إلى تطوير أساليب وبرامج وتقنيات الإنتاج والتسيير من أجل الوصول إلى تحسين فعالية أداء هذه المؤسسات وبالتالي ترقية قدرتها التنافسية بشكل يتوافق مع متطلبات اقتصاد السوق ومتغيرات المرحلة . فالتأهيل لا يقتصر على فضاء المؤسسة الداخلي فحسب بل يتجاوز ذلك إلى المحيط الخارجي. ولقد أبرمت الجزائر تزامنا مع التحضيرات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوروبي، من خلالها ينص البرنامج على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1 مليار دينار سنويا ممول في أغلبه من طرف الاتحاد الأوروبي يمتد إلى غاية سنة 2013 ، يتم تجسيده على مرحلتين (20) :

- المرحلة الأولى: مرحلة التكيف لمدة 5 سنوات وتضم:
  - تأهيل المحيط المباشر للمؤسسات الذي يشتمل على البناء المؤسساتي والقانوني
  - تكييف البنية التحتية والخدمات المتصلة بقطاع المؤسسات.

المرحلة الثانية : مرحلة الضبط لمدة 7سنوات و تضم:

- تحديث المعدات والآلات وتطوير نظم الإنتاج والإدارة.
- تطوير مهارات العاملين و تحسين كفاءات المسيرين.
- تطوير الاهتمام بالبحوث التسويقية.

وتتمثل أهم أهداف هذا البرنامج في: (21)

- إخضاع المؤسسات لمعايير الجودة من خلال الرفع من قدرتها التنافسية بمعنى تكييفها وفق المناهج الحديثة للتسيير والتنظيم خاصة التحكم في نوعية المنتجات والخدمات.
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة بمختلف عناصره المجسدة في خدمات الضرائب، الجمارك، المؤسسات المالية والمصرفية.
- توسيع مجال التسويق أمام المؤسسة من خلال الحفاظ على حصتها في السوق الداخلية ثم اقتحام الأسواق الخارجية.
- الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة بمعنى تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل التكاليف
- توفير فرص عمل وتقليص معدلات البطالة.

إن القيام بعملية تأهيل وتطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يستدعي توفير مجموعة من المتطلبات نلخصها في (22):

1-6-6. تأهيل العنصر البشري: باعتباره العنصر الحيوي الذي يجب أن يستثمر فيه بكثافة وفي كل القطاعات فهو مصدر التفكير، الإبداع والتغير. وقد اهتمت الجزائر بتأهيل هذا المورد البشري إذ خصصت 3 ملايين مارك لتكوين أعوان مستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج التعاون الجزائري الألماني

(PME/CONFORM) كما تم رصد عشرة ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستفادة من التجربة الكندية في هذا المجال .

2-6-6. تأهيل المحيط القانوني الإداري: إن عملية تأهيل المحيط القانوني والإداري يتطلب مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجاوز ثقافة بيروقراطية الإجراءات وكثرة الوثائق الإدارية التي تطبع كل مرحلة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط وحل المشاكل التي تواجهه بكل مرونة واعتماد الشفافية في معالجة الملفات حتى لا تكون عرقلة لأهداف السياسة الوطنية الرامية إلى تنمية قطاع استثمار خاص في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

3-6-6. تأهيل القطاع المصرفي : إن تأهيل المؤسسات المصرفية و الجهاز المالي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال تحسين خدماته وخلق ثقافة تعتمد معايير موضوعية في منح القروض البنكية والشفافية في الحصول على التمويل، بتقليص نسب الفوائد على القروض وإنشاء مؤسسات مالية متخصصة تعرض منتوجات مالية جديدة (طريقة الإيجار، شركات رأس مال المخاطرة) ضرورة ملحة لان البنوك والمؤسسات المالية يعتبران الشريك الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-6-6. تأهيل المحيط الجبائي وشبه الجبائي : يعتبر النظام الجبائي أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لارتفاع نسبة الضرائب بسبب تعقيده لذا فإن تبسيطه سيكون حافزا مشجعا لتنميتها وفي هذا الصدد يجب العمل على:

- تخفيف الأعباء الجبائية وشبه الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعامل لتحسين القدرة التنافسية وحافز إيجابي لتوسيع عمليات الاستثمار.
- تسهيل إجراءات الجمركة للمتعاملين الاقتصاديين

ومن أجل تقييم فعالية و نجاعة البرنامج ومرافقة هذه المؤسسات في مسار تنافسيتها أنشأت السلطات عام2005 الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كلفت ب:

- تجسيد إستراتيجية القطاع في مجال ترقية وتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.
- تطوير الخدمات التقنية في المجال الإداري والتكنولوجي بشكل يتوافق مع مفهوم العصرنة والتنافسية.

الخـاتمة

تأسيسا على ما تقدم يمكن القول بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بدأ يعرف انتعاشا ملحوظا على مستوى البرامج (برنامج التأهيل مثلا)، والنتائج من خلال مساهمته في نسب هامة من المؤشرات الاقتصادية الوطنية (القيمة المضافة، توفير فرص الشغل مثلا) إلا أن هذا لا ينفي وجود عدد من المشاكل

والصعوبات التي يواجهها هذا النسيج الاقتصادي مرتبطة أساسا بحداثة تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي غياب ملامح ثقافة تسييرية، تنظيمية وتمويلية لهذا القطاع، وعدم تأهيل المحيط أو البيئة الخارجية لاستيعاب هذا الشكل الجديد من المؤسسات ومع ذلك يلاحظ قيام المسؤولين على هذا القطاع بجملة من الإصلاحات بهدف ترقية، وتحسين فعالية أداء هذه المؤسسات ورفع مستواها التنظيمي لتمكينها من تقديم خدمات وتوفير منتوجات ذات جودة تنافسية مقبولة محليا، جهويا ودوليا، وذلك من خلال تبني استراتيجية تنموية شاملة لهذا القطاع ترتكز على:

- تدعيم إمكانيات التسيير لدى أرباب العمل بتزويدهم بمفهوم ثقافة المؤسسة.
- الاستثمار الفكري على شكل مساعدة تقنية تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جميع وظائفها (تسييرية، تجارية، تنظيمية، معلوماتية).
- إعادة تهيئة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من:
- تأهيل المحيط القانوني والإداري
- تأهيل المحيط المالي والمصرفي
- تأهيل المحيط الجبائي.

وبهذا الطرح نعتقد أن النسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما زال بحاجة إلى رعاية واهتمام من قبل السلطات العمومية التي يفترض عليها بعث برامج تأهيلية، تطويرية تمس كل الأطراف والشركاء وعبر كافة المستويات تنظيمية، تمويلية، تسييرية، إنتاجية مما يكسب هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة التنافسية ويجعل منها قطاعا حيويا ترتكز عليه آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المراجع

1- Petite entreprise et croissance industrielle dans le monde au XIX et XX siècle, 1 éd, CNRS, 1981 p50.

2- جالين سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس « منشأة الأعمال الصغيرة » الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة،1998 ، ص109.

3- لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995 ، ص.3

4- Hull-G.S , La petite entreprise à l'ordre du jour, éd l'Harmattan, paris, 1987, p77.

5- مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طوكيو 2002، ص4.

6- Amar Sellami , Petite et moyenne industrie et le développement économique , Enal ,1985,p34.

7- مدحت كاظم القريشي، الاقتصادي الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، ص165.

8- Edit activité engineering et développement sur la P M I en Algérie, séminaire national sur la P M E en Algérie, avril, 1993, p13.

9- عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها، بحوث وأوراق الملتقى الدولي: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، جامعة سطيف، الجزائر، 2004 ص.421

10- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية،1993، ص41.

11- Organisation de coopération et de développement économique « perspectives de l'OCDE sur les PME » Paris, 2000 p 12.

12- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للتوزيع والنشر، الأردن،2002، ص 18.

13-TARAR Cheikh, Small enterprises … new century enterprises, administrative study to establish and develop small enterprises works, Syria, 2000. p 07.

14- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الدار المحمدية العامة، الجزائر،1998 ، ص 65.

15- Jacques Roger-Machart, Réussir nos PME – édition Dunod, Paris, 1991, P27.

16- لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العامة العشرون ، جوان 2002 ، الجزائر ، ص 22.

17- نفس المرجع، ص23 .

18-Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat - bulletin d'information économique N°10 – 2006 – p 02.

19- Ecotechnics enquête sur les obstacles du développement du secteur privé en Algérie, Alger 1999, P 27.

20-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، تقرير حول إستراتيجية تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغير والمتوسطة، الجزائر، 2002 ص 68.

21- نفس المرجع، ص ص 69- 70.

22- نفس المرجع، ص ص 74- 75.